مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر
اسم الكاتب: أ.م.د. نادية فاضل عباس فضلي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7209
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر

أ.م.د.نادية فاضل عباس فضلي (*)
drnadia1927@gmail.com

الملخص

استقلت دولة قطر في مطلع السبعينيات من القرن الماضي مثل نظيراتها في دول الخليج العربي، وكانت القيادة السياسية في قطر قد اولت اهتماماً كبيراً لمسألة النهوض وفي جميع المجالات ،ويعد دستور العام ٢٠٠٥ ، لانه مثل روح الاصلاحات قبل القيادة السياسية في قطر، والتي ترافقت وصول الشيخ "حمد بن خليفة "الى السلطة وعزمه في الاستجابة لمطالب الشعب القطري من حيث افساح المجال لحرية الرأي واصدار صحف جديدة وفسح المجال للجمعيات الاهلية للعمل التطوعي والخدمي، وخلفه في ذلك الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" والذي يعد من الشخصيات الطموحة لجعل دولة قطر تسير وفق النهج العالمي وتعزيز مكانتها وذلك بتأديه دور ملحوظ على الصعيدين الاقليمي والدولي ،مع العلم ان الحكومة القطرية تعاني من اشكاليات في نطاق وجودها ضمن مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة او مع دول عربية ذات اهمية اقليمية كمصر ،ولكن وبعد التغييرات في الدول العربية والاحتجاجات التي حصلت، واجهت قطر اتهامات خطيرة بدعمها للتنظيمات الارهابية والشخصيات ذات الايديولوجيات المتشددة، مما فرض عليها الرضوخ لشروط الدول الرافضة لدعمها للارهاب كالسعودية والامارات والبحرين ومصر وغيرها من الدول.

المقدمة

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

منذ استقلال قطر في العام ١٩٧١ لم يتوقف النظام السياسي في قطر عن الرغبة في التقدم والتطور والسير في طريق النهوض في كافة المجالات والاستفادة من الغرب عبر توطيد العلاقات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية والتجارية واقامة القواعد العسكرية الامريكية لتدعيم دورها في منطقة الخليج العربي اي جعل الاستفادة متبادلة ،وهذا النهج سارت عليه اسرة ال ثاني الى يومنا هذا شأنها شأن دول الخليج العربي الاخرى ، فعلى الصعيد الداخلي نرى تطور نظامها السياسي بصدور القانون الاساسي لعام ١٩٧٠ ومن ثم اعتماد الدستور الدائم في العام ٢٠٠٥ ،وكان لقيادة اسرة آل ثاني في الحكم دور بارز في ذلك ،ويعد دستور العام ٢٠٠٥ مهما لانه ترجم روح الاصلاحات السياسة المفترضة من قبل القيادة السياسية في قطر، والتي واكبت وصول الشيخ "حمد بن خليفة "الى السلطة ورغبته الملحة في الاستجابة لمطالب الشعب القطري ومن ثم من بعده الشيخ "تميم بن حمد آل ثاني" والذي يعد من الشخصيات الطموحة لجعل دولة قطر تسير وفق النهج السياسي العالمي وتقوم بتأديه دور على الصعيدين الاقليمي والدولي ،مع العلم ان الحكومة القطرية تعاني من اشكاليات في نطاق وجودها ضمن مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة او مع دول عربية ذات اهمية اقليمية كمصر ،ولكن وبعد التغييرات في الدول العربية والاحتجاجات التي حصلت، واجهت قطر اتهامات خطيرة بدعمها للتنظيمات الارهابية والشخصيات ذات الايديولوجيات المتشددة ،وعليه ينطلق بحثنا من تساؤل هو ماذا يبحث النظام السياسي القطري عنه اليوم ؟وبالتالي نفترض ان هناك متغيرات داخلية وخارجية هي التي تسهم في دفع النظام السياسي للسير في طريق الاصلاحات السياسية ولو كانت مجبرة متواكبة مع المتغيرات الخطيرة والمهمة التي تشهدها منطقة الخليج العربي وخاصة بعد زيارة الرئيس الامريكي "دونالد ترامب " الى المملكة العربية السعودية في ٢٠ آيار ٢٠١٧ واثارة قضية دعم الارهاب والجماعات المتطرفة من قبل بعض الدول الخليجية ضد قطر وعليه سيتم تقسيم البحث الى المباحث الآتية :

المبحث الاول : ***نظرة عامة عن نشأة دولة قطر المعاصرة***

المبحث الثاني: ***نظام الحكم وآليات عمل النظام السياسي القطري .***

المبحث الثالث : المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر ومستقبل النظام السياسي فيها .

المبحث الاول: نظرة عامة عن نشأة دولة قطر المعاصرة

تقع دولة قطر في القسم الجنوبي الشرقي من الجزيرة العربية وهي تشكل شبه جزيرة يحدها الخليج العربي من الشرق والغرب والشمال ،اما من الجنوب فتحدها المملكة العربية السعودية ،وهي حدود برية مشتركة ولها حدود بحرية مع الامارات والبحرين ومساحتها تقدر بحوالي ١١,٨ الف كيلو مربع ،اما طول خطها الساحلي فيبلغ ٥٦٣ كم ، وتشكل اراضي دولة قطر بمعظمها من سهول منبسطة ولا يتعدى ارتفاع التلال فيها اكثر من ٢٠٠ متر عن سطح البحر،ومعظم مساحة البلاد صحراوية ولكن السلطات القطرية استصلح الكثير منها وجعلها واحات خضراء[١].

ويبلغ تعداد سكان قطر [*] ٢,١٢٣,١٦٠ نسمة حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ ،وتبلغ نسبة المسلمين ما يقارب ٧٧,٥% و٨,٥% مسيحيون و١٤% ديانات اخرى كالهندوسية والبوذية ، وتنتشر المساجد في قطر بكثرة وتتواجد فيها اقليات من العمالة الاجنبية من الهندوس والمسيحيين وغيرهم ،وقد تم بناء كنيسة للكاثوليك في قطر لتفسح المجال للمسيحيين المقيمين في البلاد بأداء شعائرهم الدينية وتنقسم قطر الى ٧بلديات اساسية هي :

١-بلدية الريان ٢- بلديةالدوحة ٣-بلدية الخور ٤- بلدية الوكرة ٥- بلدية الشمال ٦-بلدية ام صلال ٧-بلدية الضعاين [٢] .

يعدالنفط المورد الاساسي للاقتصاد القطري ،ويبلغ انتاج قطر للنفط حوالي مليون برميل يومياً ،وعلى الرغم من الازمة المالية العالمية حافظت قطر على نموها الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية ، وبرزت دولة قطر في كونها اكثر الاقتصادات تنافسية في العالم ووفقاً للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٠-٢٠١١ يصنف دولة قطر في المركز السابع عشر واضعاً اياها في مقدمة الدول في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،والى جانب النفط هناك الغاز الطبيعي والذي احدث طفرة فيها منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي عندما تم اكتشاف اكبر حقل بحري معروف في العالم للغاز في منطقة الشمال (*)الساحلية بدولة قطر مما جعلها تحتل المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي ، وفي العام ٢٠١٠ سجلت قطر طفرة عالمية في وصولها لانتاج الغاز الطبيعي(*) اذ بلغت نسبة ما يتجاوز ٧٧ مليون طن متري سنوياً [٣].

وتمثل صناعة وتصدير المعادن مثل الحديد والالمنيوم من اهم الصادرات كما يوجد اكبر مصنع للالمنيوم في العالم في مدينة "مسيعيد*" القطرية،كما تعد الاسمدة والاسمنت والفولاذ من اهم صادراتها ،اما ابرز واردات دولة قطر هي الماكنات، المعدات ،الاغذية،الكيمياويات والمواد الاستهلاكية،والمنسوجات [٤] اما عن الدوحة عاصمة دولة قطر هي اكبر مدينة فيها ،ومرفأها البحري مهم يصدر منها النفط ومشتقاته الى سائر البلدان وبالقرب من الدوحة تقوم المصانع الهامة ومنها مصانع تكرير النفط ومشتقاته الى سائر الدول ،وتعد الدوحة مدينة تجارية مهمة تنشط فيها حركة التجارة وتنتشر فيها المصارف وشركات التأمين وتتميز بأنها مدينة تشهد نهضة عمرانية حديثة ،كما توجد فيها مصائد لاستخراج اللؤلؤ وصيد الاسماك [٥].

تأريخياً كانت ارض قطر مأهولة بالسكان منذ الالف الرابع قبل الميلاد حيث استوطنها اقوام عدة تركوا اثاراً في شبه الجزيرة القطرية،وفي التاريخ الاسلامي في اواسط القرن السابع للميلاد كانت ارض قطر والمناطق المجاورة لها تابعه لحكم المناذرة العرب ،حيث استجاب ملكهم "المنذر بن ساوي التميمي" للدعوة الاسلامية،ومنذ ذلك التاريخ دخلت قطر في موكب الحضارة الاسلامية في مراحلها وعهودها المتعاقبة، وخلال المدة من العام ١٨٧١ الى ١٩١٤ خضعت للحكم العثماني [٦] وكانت قطر قد حافظت خلال السنوات الاولى من القرن العشرين على صلاتها بدولة الخلافة الاسلامية واعترافها بسيادتها الاسمية على الرغم من ان النفوذ العثماني في الخليج والجزيرة العربية كان في حالة انحسار متواصل وفي تلك الظروف لم ترتبط قطر ببريطانيا من خلال معاهدة حماية واكتفت قطر باتفاقية ١٨٦٨ التي وقعها الشيخ "محمد بن ثاني" مع بريطانيا ،وقطر دوله حكمتها أسرة آل ثاني منذ القرن التاسع عشر وهم نزحوا من منطقة "الوشم" في نجد حيث تقيم بقايا من بطون وافخاذ قبيلة "تميم المضرية" وجاؤوا الى قطر ،وهم ينسبون الى "ثاني بن محمد بن ثمر بن علي " المؤسس الاول لهذه الاسرة، واستقرت في منطقة "الزيارة" واتجه افرادها الى العمل في مجال التجارة وصيد الاسماك واستخراج اللؤلؤ وتصنيعه [٧].

وكانت اسرة آل ثاني تخضع لآل خليفة الاسرة الحاكمة في البحرين وعلى اثر خلافات وقعت بين الاسرتين حول الرسوم والضرائب التي كانت لآل خليفة وقع صدام مسلح بين "محمد بن خليفة"حاكم بحرين "و"محمد بن ثاني" شيخ

قطر سنه ١٨٦٧ واستغلته بريطانيا التي كانت قد وثبت على الخليج بنهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر فتدخلت بصفتها حامية للسلام في المنطقة وفرضت على البحرينيين والقطريين التوقيع على معاهدة تعهد فيها الجانبان بعدم الاعتداء والاحتكام مستقبلاً الى المقيم البريطاني في الخليج ،مما جعل قطر ضمن دائرة النفوذ البريطاني منذ ذلك الوقت ،لكن هذه الاتفاقية من جهة اخرى اظهرت قطر بمظهر الدولة المستقلة عن البحرين ،واعترفت بزعامة شيخها الذي تخلص من تبعيته لآل خليفة الذي ظهر دورهم كأمراء محليين مثل بقية الزعامات العربية الاخرى التي كانت معروفة في ظل السيطرة العثمانية ، واستمرت الجزيرة في تبعيتها للدولة العثمانية الى ان تنازلت عنها في العام ١٩١٣ [٨] وقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين دولة قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية البريطانية –العثمانية في تموز ١٩١٣ والتي لم يصادق عليها والتي اعترفت فيها الدولة العثمانية بنهاية سيادتها على دولة قطر اذ جاء في نص الاتفاقية (ان مشيخة قطر إمارة مستقلة يتوارثها امراء من آل ثاني) [٩].وقامت الحرب العالمية الاولى في صيف ١٩١٤ ،وكانت القوات التركية ما تزال موجودة على الارض القطرية وكان عدد هذه القوات ٢٧٥ جندياً وضابطاً ،ولم يكن بوسع الشيخ "عبد الله بن قاسم آل ثاني "طرد الحامية التركية دون مساعدة قوية من بريطانيا وبدون اراقة الدماء،وكانت احوال هذه القوات سيئة ومن ثم انتهزت بريطانيا الفرصة وارسلت قوة عسكرية بحرية بريطانية لاجلاء الحامية التركية عن قطر ،وذلك في ١٩/آب١٩١٥ وطلبت بريطانيا من الشيخ "عبدالله "استسلام الجنود الاتراك ورحلوا على سفينة حربية بريطانية ،وقامت بريطانيا بمصادرة اسلحتهم وذخائرهم الموجودة في القلعة المحصنة بالدوحة وانتهى الوجود التركي في قطر[١٠] .

ابرم الشيخ "عبدالله بن قاسم آل ثاني" معاهدة مع المقيم البريطاني "برسي كوكس" في العام ١٩١٦ والتي اصبح لبريطانيا بموجبها حق التصرف بسياسة قطر داخلياً وخارجياً ،والزمت القطريين توفير الحماية للرعايا البريطانيين المقيمين بجزيرتهم وغير ذلك من الاشتراطات التي جعلت مصير قطر مرتبطاً بالسياسة البريطانية ،وفي عهده اكتشف النفط في العام ١٩٣٨ -١٩٣٩ومنحت بريطانيا حق التنقيب والانتاج وفي العام ١٩٤٨ تنازل الشيخ "عبدالله"عن الحكم لولده "علي" ويبدو ان هذا الاخير لم يكن بمقدره ابيه مع انه كان محباً للعلم وكثير الاحسان للعلماء فصرف اهتماماته

الشخصية عن العناية بادارة البلاد ،فتنازل عن الحكم لولده "احمد" سنة ١٩٦٠ بناء على رغبة افراد الاسرة الحاكمة[١١].

في ١٦ كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٦٨ طرأ على قطر ومنطقة الخليج تطور سياسي بالغ الاهمية ،عندما اعلنت بريطانيا قرار سحب قواتها من جميع المناطق الواقعة شرق السويس، لقد جاء هذا القرار بعد تزايد الوعي القومي العربي ،الذي خلق صراعاً على نحو جديد ضد الوجود البريطاني ،خاصة بعد نجاح الثورة المصرية في العام ١٩٥٢ ،وفشل الهجوم البريطاني والفرنسي على مصر في العام ١٩٥٦ ، ثم اندلاع الثورة ضد بريطانيا في مسقط وعمان عامي ١٩٥٧-١٩٥٩ ،وكذلك اندلاع الثورة الشعبية ضدها في الجنوب اليمني ،حتى اضطرت بريطانيا الى الانسحاب من عدن والمحميات عام ١٩٦٧ ،فضلاً عن تدهور اوضاع بريطانيا الاقتصادية بسبب الانخفاض المستمر للجنيه الاسترليني ، مع ادراك بريطانيا ان وجودها العسكري التقليدي في المنطقة لم يعد مجدياً بسبب التطور التكنولوجي في تصنيع الاسلحة وامكانية اقامة قواعد صاروخية بعيدة المدى فضلاً عن حاملات الطائرات ،فلم يعد من الضروري الاصرار على التمسك بقواعد عسكرية تقليدية كثيرة النفقات مثيرة لمشاعر الاهالي، وكان اول رد فعل رسمي في الخليج ان تنادت اماراته ومشيخاته التسع الى اقامة اتحاد فيما بينها لسد الفراغ السياسي الذي قد ينجم عن انسحاب بريطانيا في نهاية العام ١٩٧١، وهذه الامارات والمشيخات هي قطر والبحرين وابوظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة ورأس الخيمة وام القيوين، ولعبت قطر دوراً سياسياً مرموقاً في الجهود التي بذلت لأنجاح اتحاد الامارات التسع ولكن هذه المساعي لم تتكلل بالنجاح آنذاك ، وفي ٣ أيلول / سبتمبرمن العام ١٩٧١ تم انهاء العلاقات التعاهدية مع بريطانيا والغاء المعاهدة التي كان الشيخ " عبد الله بن قاسم بن محمد آل ثاني" قد وقعها مع بريطانيا في العام ١٩١٦فأصبحت قطر دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وفي نفس الشهر من العام ١٩٧١ انضمت قطر الى جامعة الدول العربية والامم المتحدة [١٢] ،وكما قلنا سابقاً اصبح الشيخ "احمد" حاكماً لقطر في العام ١٩٦٠ واصبح نائب الحاكم وولي العهد الشيخ "خليفة بن حمد" منعاً لحدوث صراع وانقسام في الاسرة ،ولهذا اصبح هدف الشيخ خليفة "الوصول الى السلطة لاعتقاده بانه الاجدى بها من الشيخ احمد"[١٣].

ان التغيير الذي حصل في شباط/ فبراير ١٩٧٢ ادى الى وصول الشيخ "خليفة بن حمد آل ثاني" ولي العهد ورئيس الوزراء ليصبح اميراً على دولة قطر ،بعد هذا التغيير في الحكم بدولة قطر ،وبعد قيام الدستور عام ١٩٧٠ قام الشيخ بتعيين اول مجلس استشاري ليكمل عمل الحكومة ،وضم ٢٠ عضواً زاد عددهم الى ٣٠ في العام ١٩٧٥ والى ٣٥ عضو في العام١٩٨٨، وقد اصبحت مدة هذا المجلس الاستشاري لمدة اربعة اعوام اخرى في العام ١٩٨٢، ١٩٨٦ ،١٩٩٠ ،١٩٩٨،١٩٩٤، واصبح هذا المجلس بمثابة التشريعي ليكون الى جانب مجلس الوزراء التنفيذي في عمل الدولة في قطر ،حيث يناقش قضايا تخص الدفاع والخزينة [١٤] .

وفي ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٥ تم عزل " خليفة بن حمد ال ثاني "عن الحكم في انقلاب ابيض قام به ابنه وولي عهده الشيخ ،"حمد بن خليفة ال ثاني " واعتقل ٣٦ من انصاره ثم اتهم بعد شهور من اقصائه عن الحكم بتدبير محاولة انقلابية لاسترداد الحكم الا ان تلك المحاولة فشلت ،وتم ضبط قياداتها بمن فيهم وزير سابق واعادته الى الدوحة من بيروت في العام ٢٠٠٣،عاش بعدها خارج قطر بين المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وعدة عواصم اوروبية في منفى اختياري لمدة ٩ سنوات ،وسعياً للمصالحة داخل الاسرة الحاكمة القطرية ،قام امير قطر السابق الشيخ "حمد بن خليفة " بزيارات الى والده وقام بوقف الدعاوى ضد والده الشيخ خليفه وعدد من المسؤولين في عهده [١٥] وحالياً رئيس دولة قطر الشيخ "تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني" الذي تولى السلطة في ٢٥ حزيران/ يونيو٢٠١٣ بعد تنازل والده امير قطر السابق "حمد بن خليفة آل ثاني " عن الحكم وهذا ما سنشرح عنه لاحقاً .

في ضوء الطرح السابق نرى ان قطر خضعت للحكم البريطاني في العام ١٩١٦،وبعد الحرب العالمية الثانية تقلص الدور البريطاني عالمياً لاسيما بعد استقلال الهند في العام ١٩٤٧ ،وازداد الضغط على بريطانيا لكي تنسحب من منطقة الخليج العربي ،وفي العام ١٩٦٨ اعلنت المملكة المتحدة عن رغبتها للانسحاب من الخليج العربي ولمدة ٣ سنوات وبالفعل حصلت قطر على استقلالها في ايلول/ سبتمبر ١٩٧١ وبدأت قطر تختط لنفسها طريقاً خاصاً وضعها في مصاف الدول المتطورة ،وحالياً قطر دولة مهمة من دول الخليج العربي وتمتلك ثروات كبيرة من البترول والغاز الطبيعي ،وترغب في ان يكون لها دوراً على الساحة الاقليمية وخصوصاً الخليجية وربما لتنافس

المملكة العربية السعودية في بعض المفاصل وكذلك الاحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ العام ٢٠١١ ولحد الان تثبت مدى التدخل القطري في الشأن العربي.

المبحث الثاني : نظام الحكم وآليات عمل النظام السياسي القطري .

منذ استقلال قطر في العام ١٩٧١،لم يتوقف النظام السياسي القطري عن تطوير نفسه ولعل الدساتير التي عرفتها الدولة منذ النظام الاساسي لعام ١٩٧٠ والى اعتماد الدستور الدائم في العام ٢٠٠٤ مؤشر على منهجيه التدرج والتطوير الذي تميز به النظام السياسي الداخلي،والتي بدأت مظاهرها باستفتاء على الدستور (*) في ٢٩ نيسان /ابريل ٢٠٠٣ وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور ، كما يلاحظ ان ميزة النظام السياسي في قطر من وجهة نظر الماسكين بزمام السلطة، تكمن في ان المكون الرئيس هو استمرار اسرة آل ثاني في الحكم وتولي امير البلاد القيادة العسكرية والسلطة التنفيذية بالتعاون مع الوزير الاول الذي يدير مجلس الوزراء ،لكن دستور العام ٢٠٠٤ يعد مهماً بوصفه انه ترجم روح الاصلاحات التي واكبت وصول الشيخ "حمد بن خليفة" الى السلطة ورغبته الملحة في التغيير والرغبة في ادارة جيدة لمؤسسات الدولة وضمان الشفافية والاستقرار الدائم (١٦) .

لقد مرت قطر سياسياً بعملية تطور ممنهج الى ان وصلت الى الوقت الحاضر فمنذ صدور اول نظام اساسي مؤقت للحكم في قطر سنة ١٩٧٠ وقبل ان تنال استقلالها ثم عدل في سنة ١٩٧٢ بعد الاستقلال الوطني ليتوائم مع متطلبات المرحلة الجديدة ومسؤولياتها ومن خلال هذا التعديل تحددت معالم واهداف سياسات الدولة وانتماءاتها الخليجية والعربية والاسلامية ،واكتسبت سلطاتها واجهزتها المختلفة الخبرات المستمدة من الممارسة الفعلية على المستويين الداخلي والخارجي،وتناولت التعديلات التشريعية بعض احكام النظام الاساسي المؤقت المعدل ،فيما يخص السلطة التنفيذية والاحكام المتعلقة بتوارث الحكم في الدولة واستكمالاً للاوضاع الدستورية في البلاد ،وكان إصدار قانون السلطة القضائية وغيره من القوانين الاساسية التي تنظم المعاملات المدنية ، والتجارية وعدت خطوة على طريق استكمال بناء اجهزة الدولة وإرساء اسس دولة المؤسسات والقانون ، وتحقيقاً لهذا الغرض صدر القرار الاميري الخاص بتشكيل لجنة إعداد الدستور الدائم في تموز من العام ١٩٩٩ ليتلائم مع ماحققته دولة قطر من تقدم في المجال الاقتصادي على

وجه الخصوص، وعدت انتخابات المجلس البلدي المركزي التي جرت في قطر لاول مرة في العام ١٩٩٩ حدثاً كبيراً وركيزة مهمة من ركائز اولى خطوات البلاد نحو الديمقراطية بمفهومها [١٧] .

لقد نص الدستور الدائم لدولة قطر والذي يتكون من ١٤٦ مادة، من ان النظام الحكومي يقوم على اساس الفصل بين السلطات ،السلطة التنفيذية منوطة بالامير ومجلس الوزراء ،والسلطة التشريعية من صلاحية مجلس الشورى ،وتمارس المحاكم السلطة القضائية المستقلة باسم الأمير وفيما يلي التطرق لهذه السلطات :

اولاً :السلطة التنفيذية

يعد الامير الدولة في جميع الشؤون الداخلية والخارجية وهو المسؤول عن رسم سياسة الدولة بالتشاور مع مجلس الوزراء ،وله حق دعوة مجلس الوزراء للاجتماع وسلطة انشاء الوزارات وتنظيمها ،ويستطيع الامير ايضاً تشكيل هيئات استشارية لمساعدته على رسم سياسة الدولة وتنفيذها ،يعطي الدستور للامير حق الدعوة الى استفتاء عام حول القضايا المهمة المرتبطة بمصلحة الدولة ،وتعد نتائج الاستفتاء ملزمة ،ويتولى الامير تعيين مجلس الشورى المؤلف من ٣٥ عضواً لمدة اربع سنوات من اجل مساعدة الحكومة واسداء النصح لها ، ولايمتلك المجلس اي سلطة تنفيذية او يتم اختيار اعضاء المجلس من بين اصحاب الاراضي والمزارعين ورجال الاعمال،ولا توجد احزاب سياسية في قطر [١٨] .

ومن اهم اختصاصات مجلس الوزراء هي[١٩] :

١-اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم وعرضها على مجلس الشورى لمناقشتها وابداء الرأي فيها قبل رفعها الى الامير للتصديق عليها .

٢-اعتماد اللوائح والقرارات التي تعدها الوزارات .

٣- الاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات واحكام المحاكم.

٤-انشاء وتنظيم الاجهزة الحكومية والهيئات العامة وفقاً لقانون الرقابة العليا على سير النظام المالي والاداري فيها .

٥- تعيين الموظفين وعزلهم متى كان هذا التعيين والعزل لايدخلا في اختصاص الامير او في اختصاص الوزراء وفقاً للقانون .

٦- رسم القواعد العامة الكفيلة بأستتباب الامن الداخلي والمحافظة على النظام في ارجاء الدولة وفقاً للقانون.

٧- ادارة مالية الدولة ووضع مشروع ميزانيتها العامة طبقاً لدستور البلاد واحكام القانون .
٨- اعتماد المشروعات الاقتصادية ووسائل تنفيذها .
٩-الاشراف على طرق رعاية مصالح الدولة في الخارج وعلى وسائل العناية بعلاقاتها الدولية وشؤونها الخارجية وفقاً لاحكام القانون .
١٠- اعداد تقرير في اول كل سنة مالية يتضمن عرضاً تفصيلياً للاعمال المهمة التي انجزت داخلياً وخارجياً مقروناً بخطة ترسم افضل الوسائل الكفيلة لتحقيق النهضة الشاملة للدولة ويرفع الى الامير لاقراره .

وللامير في النظام السياسي لدولة قطر مكانة سياسية مهمة بالنظر الى طبيعة الدور السياسي الذي يلعبه في الحياة السياسية القطرية فهو رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة وهو الممثل الاول للدولة القطرية في الداخل والخارج وكذا في جميع العلاقات الدولية حيث نص الدستور في مادته ٦٦ من الفصل الثاني الخاص باختصاصات الامير ان يمثل الامير الدولة في الداخل والخارج وفي جميع العلاقات الدولية ،كما يمكن التأكيد على بعض الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الامير الاوهي ابرام المعاهدات والاتفاقيات وذلك بمرسوم حسب المادة ٦٨ من الدستور ولابد من تبليغها الى مجلس الشورى اما فيما يخص الاحكام العرفية كما يسميها المشروع الدستوري القطري او حالة الاستثناء التي يحددها القانون ،ام بخصوص تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته واعفائه من منصبه فيتم بأمر اميري حسب المادة ٧٢ من الدستور ،اما في حالة استقالته رئيس مجلس الوزراء او اعفاؤه من منصبه فهي تمتد الى باقي الوزراء حيث حدد الدستور القطري حاله قبول الاستقالة او الاعفاء [٢٠].

ثانياً :السلطة التشريعية

في العودة لتأريخ تأسيس اول مجلس شورى في قطر نرى انه انشئ قبل الاستقلال بحوالي سبع سنوات ،وذلك بموجب القانون رقم ٦ لعام ١٩٦٤،حيث نصت مادته الأولى ينشأ مجلس الشورى ويرأسه الحاكم ،وقد تكون اول مجلس للشورى في قطر من نائب الحاكم الذي يكون في الوقت نفسه نائباً لرئيس المجلس ،ومن ١٥ عضواً يكون اختيارهم من أعضاء الأسرة الحاكمة ،ويصدر الحاكم مرسوماً بتعيينهم ،اما مدة العضوية فهي سنتان ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الاعضاء ،وقد كان الهدف من انشاء اول مجلس للشورى من أعضاء الأسرة الحاكمة ان يساعد المجلس في

شؤون الحكم ،ويسدي المشورة للحاكم في تصريف بعض الامور ،الا ان هذا المجلس لم يستمر طويلاً ،حيث بدأت تصدر عن الحاكم المراسيم بقوانين ابتداءاً من العام ١٩٦٥ ، وحتى صدور النظام الاساسي المؤقت للحكم في ٢ نيسان ١٩٧٠،اما عن السلطة التشريعية الحالية نجد ان الدستور القطري خصص المواد ٧٦،٧٧، ٧٨، ٧٩، .... الى المادة ١١٦ للسلطة التشريعية محدداً مهامها وتنظيمها وتاليفها واختصاصاتها ،يتألف مجلس الشورى من ٤٥ عضواً ،يتم انتخاب ثلاثين منهم عن طريق الاقتراع العام السري المباشر ويعين الامير الاعضاء الخمسة عشر الآخرين من الوزراء او غيرهم وتنتهي عضوية المعنيين في مجلس الشورى باستقالتهم او اعفائهم[٢١] وحددت المادة (٨١) مدة المجلس في ٤ سنوات تبدأ من تاريخ اول اجتماع له وتجري انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوماً على نهاية تلك المدة ،كما يجوز اعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته وفي حالة تعذر قيام الانتخابات عند انتهاء مدة المجلس او التأخر لاي سبب من الاسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد ،ولايجوز تمديد الفصل التشريعي الا للضرورة وبمرسوم على ان لا يتجاوز ذلك التمديد فصلاً تشريعياً واحداً، ولايجوز فض دورة الانعقاد قبل اعتماد موازنة الدولة [٢٢] ويمنح مجلس الشورى الحق في تشكيل اللجان بحسب الحاجة ،وتضم لجان المجلس الحالي لجنة الشؤون القانونية والتشريعية ،ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية، ولجنة شؤون الخدمات والمرافق العامة ،ولجنة الشؤون المحلية والخارجية ولجنة الشؤون الثقافية ،والاعلام ،ويجب ان لايقل اعضاء اي لجنة عن خمسة وعلى كل عضو من اعضاء المجلس ان يكون عضواً في لجنة واحدة على الاقل ،واجتماعات اللجان ومداولاتها المغلقة ،ولعضو المجلس ان يجاهر بآرائه في القضايا المعروضة على بساط البحث بحرية [٢٣] .

ويتولى مجلس الشورى سلطة التشريع ويقر الموازنة العامة ويختص المجلس بمناقشة واقتراح العديد من المسائل اهمها مايلي [٢٤]:

١-مشروعات القوانين والمراسيم بقوانين التي تحال اليه من مجلس الوزراء .

٢- السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والادارية التي تحال اليه من مجلس الوزراء .

٣- شؤون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية بوجه عام سواء نظرها من تلقاء نفسه او احيلت له من مجلس الوزراء

٤-مشروع ميزانية المشروعات الرئيسية العامة .
٥- مشروع ميزانية المجلس وحسابه الختامي .
٦- متابعة انشطة الدولة وانجازاتها في شأن جميع المسائل سواء احيلت اليه هذه المسألة من مجلس الوزراء ام نظرها من تلقاء نفسه .
٧- توجيه الاسئلة للوزراء بقصد استيضاح امر معين يتعلق بشأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصهم .
٨- توجيه الاستجواب الى الوزراء في الامور الداخلة في اختصاصهم .

ثالثاً :السلطة القضائية

يستند النظام القضائي القطري بشكل اساس الى المبادئ القانونية للشريعة الاسلامية ،مع انه قد تأثر بالتقاليد القانونية المصرية نظراً لكون مصر من اقدم الدول العربية التي تطورت ونهلت من الجامعات العالمية في حقل القانون ، وبالاضافة الى ذلك تشكل القوانين والمراسيم التي أصدرتها حكومة قطر منذ استقلالها مصدراً مهماً من مصادر القانون، وتنص المادتان ١٣٠و١٣١ من الدستور القطري على استقلال القضاء الذي يقرر القانون شكله التنظيمي وسير عمله ،وليس لدى قطر حتى الان كيان قانوني مقنن موسع يحكم جميع الامور ،فالقانون المدني والقانون التجاري متضمنان في القانون رقم ١٦ لعام ١٩٧١،والقانون الجنائي متضمن في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧١ ،وقد كتبت اصول المحاكمات المدنية والتجارية ونشرت سنة١٩٧٢ ولكنها لم تصدر بصوره رسمية اطلاقاً [٢٥].

بعد صدور قانون السلطة القضائية بالقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ ، خطت دولة قطر خطوة واسعة في إصلاح النظام القضائي والارتقاء به لمواجهة التطور الذي اصاب المجتمع القطري والتوسع في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،وبالنظر الى ما اولته الدولة من اهتمام كبير بالعدالة بوصفها واحدة من اهم الركائز التي تقوم عليها الدولة القانونية الحديثة ،فقد عملت على إصدار قانون السلطة القضائية الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣ ، والذي الغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ ،بنظام المحاكم العدلية ، والسلطة القضائية في قطر تستمد وجودها وكيانها من الدستور الدائم الذي حصر بها وحده امر العدالة،مستقلة عن باقي السلطات ولها دون غيرها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة في المجتمع وضمان الحقوق والحريات

،فسيادة القانون اساس الحكم في الدولة وحق التقاضي مصون ومكفول للناس كافة [٢٦].

الحكم المحلي

ترتكز قطر في سير عمل نظامها السياسي على وجود الحكم المحلي ولاتحتاج دولة قطر الى تطبيق اللامركزية لصغر مساحتها ،ونظراً لعدد المواطنين القليل نسبيا والذي يصل تعدادهم حسب احصائيات العامً ٢٠١٦ (٢،٥٧مليون نسمة)، اذ تبلغ نسبة العرب ٤٠% والهنود مايقارب ١٨% والباكستانيون ١٨% والايرانيون ١٠% ومايقارب١٤ % من الاعراق الاخرى تستطيع الحكومة تحقيق الشفافية والمحاسبة والمشاركة من خلال الادارة الصحيحة ،وبموجب القانون ١٦ لعام ١٩٨٨ تم تحديد بلدية الدوحة والمنشأة عام ١٩٦٣،لتغطي ما مساحته ٧ اميال مربعة،وكانت اول انتخابات بلدية ديمقراطية في تاريخ قطر جرت في آذار ١٩٩٩ بهدف انتخاب المجلس البلدي المركزي ،وعقدت انتخابات اذار ١٩٩٩ لانتخاب هيئة بلدية واحدة لدولة قطر المجلس البلدي المركزي ويتألف هذا المجلس من ٢٩ عضواً يمثلون مختلف مناطق البلاد،والمجلس البلدي المركزي مسؤول عن مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات الخاصة بوزارة الشؤون البلدية والزراعة وعلى الرغم من عدم ممارسة المجلس اي سلطة رسمية على السياسة المتبعة ،فهو يقدم المشورة والنصح الى الوزارة ،ويمكن لوزير الشؤون البلدية والزراعة ان يحل المجلس من دون قيد او شرط، وعدت الانتخابات البلدية لعام ١٩٩٩ خطوة اولية لتطوير الادارة المحلية وادخال مبدأ المشاركة في قطر ،وفي هذه الانتخابات اعطيت المرأة حقها في المشاركة والترشيح على الرغم من ذلك لم تحقق اي فوز في تلك الانتخابات وذلك لاسباب مجتمعية قيمية تسود المجتمع القطري [٢٧]. وتشمل صلاحيات المجلس [٢٨]:

١-مراقبة تنفيذ القوانين والقرارات والانظمة المتعلقة بشؤون تنظيم المباني وتخطيط الاراضي والطرق والمحال التجارية والصناعية والعامة وغيرها من الانظمة التي ينص فيها على تحويل المجلس سلطة مراقبة التنفيذ .

٢-البحث في النواحي التخطيطية والبرمجية والاقتصادية والاجتماعية والمالية والادراية للشؤون البلدية والزراعية .

في ضوء الطرح السابق نرى ان قطر شهدت صدور اول نظام اساسي مؤقت للحكم في العام ١٩٧٠ ،قبل ان تنال البلاد استقلالها ثم عدل في العام ١٩٧٢ بعد الاستقلال الوطني ليتوافق مع متطلبات المرحلة الجديدة ومسؤوليتها ومرت قطر ونظامها السياسي بمراحل متدرجه ومعقدة لصياغة دستور يحقق الرفاه للشعب القطري وظهر هذا الدستور في العام ٢٠٠٤ الذي نظم الحقوق والحريات ،وجاء ت خطوة امير دولة قطر السابق الشيخ "حمد بن خليفه آل ثاني" في ٢٥ حزيران ٢٠١٣ بتنازله عن الحكم لولده الشيخ "تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني " لتنهي حقبة سابقة وتبدأ مرحلة جديدة تشهدها دولة قطر بكل سلبياتها وايجابياتها.

المبحث الثالث:المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر ومستقبل النظام السياسي فيها

هناك جملة من المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي القطري والتي تلعب اليوم دوراً مهماً في حركة النظام والتفاعل في بيئتها الاقليمية والدولية وعليه سنقوم بتأشير المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في عمل النظام .

اولاً: المتغيرات الداخلية:قبل كل شئ علينا معرفة ان البيئة الداخلية تشكل الخلفية التي يتم الاستناد اليها في رسم السياسة الداخلية والخارجية،وعموماً تقع البيئة الداخلية في اطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من اجله ،وتشمل السياسات الداخلية قيم المجتمع والتعليم والصحافة ودور المرأة والحريات والرأي العام الخ [٢٩].

لقد ترك اكتشاف النفط على المجتمع القطري في العام ١٩٣٨ بصماته الواضحة حيث زاد دخل الفرد القطري وادى الى تزايد في عدد الوافدين ،لكنه ساهم في نفس الوقت في استمرار نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم ،وحافظ على اشكال تنظيم المجتمع والتي تعود الى مرحلة ما قبل اكتشاف النفط ،ترافق هذا الموضوع مع السير في طريق التطور وخاصة في المجالات التعليمية والدخول الى المحافل العالمية التي تعنى بالعلوم والتنكلوجيا عن طريق إقامة الورش والمنتديات العالمية ، وخير دليل على ذلك انشاء مؤسسة قطر التعليمية، حيث ان الدولة أخذت على عاتقها تأهيل الشباب القطري للعمل القائم على استيعاب النظم العالمية المعلوماتية ، وتمر دولة قطر اليوم بمنظومة تطوير شامل في شتى مجالات الحياة ومن ضمنها النظام التعليمي وما نتج عنه من مخرجات تعد الحجر الاساس في عملية التنمية

الشاملة المستدامة للدولة ، مما مكن المجتمع القطري من المنافسة في السياق العالمي في ظل العولمة والاقتصاديات القائمة على المعرفة ،حيث اصبحت عملية تطوير التعليم واجباً وطنياً ،حيث بلغ معدل الانفاق على التعليم في دولة قطر خلال العام ٢٠٠٨ ما يقارب ١٩،٧ مليار ريال قطري ،وتأسست المدينة التعليمية في العام ٢٠٠٣ ،حيث ضمت فروع الجامعات ومراكز الابحاث العالمية العريقة مثل كلية طب " وايل كورنيل " وجامعة "تكساس إي أند لاند"وتجمع قرابة ٥٦ جنسية من جميع قارات العالم ويشكل القطريين نحو ٤٩.١% منهم ومن نتائج هذه البرامج الدور المتقدم للمرأة والحقوق المهمة التي تحصلت عليها المرأة القطرية هو صدور القرار الاميري رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٨ بتأسيس المجلس الاعلى لشؤون الاسرة نقلة نوعية بارزة في تكريس الاهتمام بقضايا المرأة وقدد حدد القرار اختصاصات واسعة للمجلس تتمحور حول تفعيل دور المرأة في المجتمع، ووصلت المرأة في العام ٢٠٠٣ في الانتخابات البلدية الثانية الى عضوية المجلس البلدي المركزي وأول مقعد لسيدة، وتم ايضا تعيين سيدة كمدير لجامعة قطر ونائبة لمدير الجامعة وأول عميدة بجامعة قطر، وأعلن في العام ٢٠٠٣ المجلس الأعلى لشؤون الأسرة استراتيجية وطنية للمرأة لتغير واقع المرأة الحالي في قطر لتحقيق مشاركة اوسع في العمل والتنمية الواسعة في البلاد [٣٠] .

اما الاعلام في قطر فيعود للعام ١٩٥٦ ،بظهور اولى اللافتات في الدوحة لنشر الوعي بين ابناء البلاد ضد الانكليز ،وفي العام ١٩٦٩ صدرت مجلة الدوحة عن وزارة الاعلام ،واهتمت بتنمية الوعي بين المواطنين ونشر اخبار الوزارة ،ثم تطورت المجلة في العام ١٩٧٥ لتكون ملتقى الابداع العربي والثقافة الانسانية وتوقفت في العام ١٩٨٦ بسبب سياسة ترشيد الاستهلاك ،وعادت للظهور في العام ٢٠٠٦، وصدرت عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ،وصدرت مجلات اخرى كان لها من الاهمية البالغة في تطور الوعي الثقافي والسياسي للمواطن القطري(*)، ويعد الاعلام القطري ذا اثر كبير في المجتمع القطري والعربي،فالاعلام القطري مؤثراً داخلياً وخارجياً ولاسيما وانه يعد من اكثر وسائل الاعلام تطوراً في الوطن العربي نتيجة للامكانات المخصصة له ، ،فمنذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر الحكم في بلاده تم الاهتمام بشكل كبير بدعم حرية الاعلام والصحافة ،ويوجد في قطر واحدة من اكثر المحطات التلفزيونية مشاهدة في العالم وهي قناة الجزيرة الفضائية والتي تشكل بذرة شبكة الجزيرة التي تملك عدداً من

القنوات الفضائية بلغات عدة ومراكز ابحاث ومراكز تدريبة ورفعت الرقابة عن الصحف المحلية منذ تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٩٥ بتوجيهات اميريه ثم صدر القانون رقم ٥لسنة ١٩٩٨ بالغاء وزارة الاعلام والثقافة وتوزيع اختصاصاتها وتحويل بعض اداراتها الى هيئات مستقلة وفي اكتوبر من العام نفسه انشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ، وفي مطلع العام ٢٠٠١ انطلق تلفزيون قطر فضائياً ،بينما تأسست هيئة الاذاعة والتلفزيون في آيار ١٩٩٧ وقبل ذلك تواجدت في قطر قناة الجزيرة المستقلة في تشرين الثاني ١٩٩٦، وساهمت دولة قطر في إنشاء هذا الصندوق في المنتدى الاول لتحالف الحضارات في مدريد مطلع العام ٢٠٠٨ ، والذي يعد هذا شراكة حيوية بين قطاع الاعلام الخاص والامم المتحدة ومجموعة من الفاعلين الدوليين ، ويهدف هذا الصندوق الى إقامة نوع من التنسيق والتعاون المتبادل بين وسائل الاعلام الخاصة والامم المتحدة ودعاة التسامح والعيش المشترك ، كما يوجد هناك مركز الجزيرة للدراسات الذي انشأ في العام ٢٠٠٥ ومن اهم اهدافه الانفتاح على الثقافات والاطلاع على التجارب النهضوية للامم والشعوب [٣١].

اما الصحافة القطرية الاهلية فقد انتعشت في السنوات الاخيرة في ظل جو من الانفتاح وحوافز النمو والانفتاح والانتشار اجتماعياً واقتصاديا وليس في المجال السياسي، ً وتعد هذه الصحف اليوم مؤسسات قائمة بذاتها تصدر عن دور نشر خاصة ولها مطابعها الحديثة فضلا عن استثماراتها الناجحة ، كما تم تاسيس المجلس الاعلى للأتصالات وتكنولوجيا المعلومات بناء على المرسوم الأميري رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٤ ، ويقوم المجلس الاعلى للأتصالات وتكنولوجيا المعلومات بقيادة المبادرات الخلاقة وهي ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص وقد تم طرح العديد من المبادرات والبرامج التي ساهمت بالفعل في زيادة الوعي بأستخدام تكنولوجيا المعلومات والأتصالات في جميع نواحي حياتنا اليومية من تعليم وأقتصاد وصحة [٣٢].

اما من الناحية الاقتصادية تعد قطر دولة صغيرة لكنها عملاق اقتصادي مقارنةً بمساحتها وعدد سكانها ، وأن تجربة الأنتقال من دولة كانت تعيش على الصيد وتجارة اللؤلؤ الى قوة اقتصادية ذات بالاعتماد على النفط ظهر لنا بعدين مرتبطين به :

أ- قوة مالية أصبح دخلها القومي يتجاوز ١٧٣ مليار دولار عام ٢٠١١، وتعود هذه المداخيل الى الغاز والصندوق السيادي لقطر

الذي يتولى ادارة الفائض المالي من عائدات النفط والغاز في قطاعات اقتصادية أخرى.

ب- قوة غازية ان امتلاك قطر لثلث احتياطي الغاز ووضعها المتقدم كأول دولة مصدرة للغاز المسال في العالم جعلها تقفز في نسبة الانتاج من ٨٩ الى ١٠٦ مليار متر مكعب يومياً، اما كمية النفط فهي في حدود ٢٥،٤ مليار برميل ، وتميزت قطر في انها خلافاً لدول ريعية أخرى استغلت إيرادات الريع من أجل مشاركة شعبها في العولمة، كما عملت تلك السياسات على تشجيع قطاعات الصناعات التحويلية لتصبح مكملاً استراتيجياً للصناعات المرتبطة بالنفط(٣٣) .

في ضوء المتغيرات الفاعلة في حركة المجتمع القطري الصغير نرى ان النظام السياسي في قطر يواجه مشكلات حقيقية بالرغم من حاله الرفاه التي يعيشها المجتمع القطري ،وكانت الحكومة القطرية قد اصدرت رؤية قطر الوطنية الى عام ٢٠٣٠ في العام ٢٠٠٨ وتبعتها استراتيجية التنمية لدوله قطر من العام ٢٠١١-٢٠١٦ تضمنت الرؤية الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية يفترض فيهما ان يكونا اداة للاصلاح المطلوب حتى تتمكن دول المنطقة من توفير متطلبات التنمية وشروط الامن الوطني، وعليه نرى من مجمل المتغيرات الداخلية واثرها في صنع القرار السياسي في قطر وبرغم مما تحمله من ايجابيات اسهمت في تقدم المجتمع وسيره في طريق التنمية المستدامة والحداثة الا ان هناك قضايا لابد ان يطالها الاصلاح في قطر ،فهناك اوجه للخلل في نواحي عديدة من الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن ادراجها بالنقاط الاتية:

١-الخلل السكاني المتفاقم : ان الخلل السكاني المزمن والمتفاقم في قطر ادى الى تدني نسبة المواطنين في اجمالي السكان من٤٤% عام ١٩٧٠ الى ١٢%فقط عام ٢٠١٠ وهو اخطر اوجه الخلل المزمنة واكبرها تحدياً واكثر الحاحاً واحقها بالاولية في الاصلاح الجذري ،ان استمرار الخلل السكاني في قطر يهدد باقتلاع المجتمع القطري وطمس هويته وثقافته واخراج لغته العربية من التداول وتقويض دور المواطنين باعتبار دور المواطنين في أي بلد معافى يجب ان يكون هو الدور الرئيس في الدولة (٣٤) فالمشاريع العقارية التي اجتاحت قطر باعتبارها نتيجة للنظام السياسي والاقتصادي السائد وتعبيراً عن سيادة هذه القيمة (المصلحة الخاصة) والسماح للاجانب بالتملك ومنحهم اقامات سكنية، لاتمثل نقلة نوعية وجوهرية في سياسات دولة قطر

بل هي سلبية ستؤثر على قطر مستقبلاً[٣٥]، ان الخلل السكاني في قطر جزء لايتجزأ من بنية النظام الذي تشكل نتيجة السيطرة على دخل النفط ،لذلك تراكم الخلل واستمر ولم تعرف قطر سياسة او استراتيجية تحاول ان تصحح الخلل ،وكل الاجراءات التي اتخذتها هي محاولات للضبط والسيطرة سواء بالموازنة بين عدد افراد الجاليات او بواسطة طبيعة التأشيرة الممنوحة للعمال غير القطريين او غيرها،لكي تضمن ان لاتتضرر مصالح النظام السائد، والقارئ لمواد القانون الرقم ٢لسنة ٢٠٠٦ بتنظيم دخول وإقامة بعض الفئات الى قطر ،يلاحظ ان المشرع حاول الاحتياط للسيطرة على منح الاقامة ، وعليه فأن تصحيح الوضع السكاني المختل هو في الواقع تصحيح للوضع السياسي والاقتصادي وما انتجه من اوضاع اجتماعية وثقافية وهذا مايحتاج الى ضغط يقوم به المواطنون ويتحملون تبعاته [٣٦].

٢.الخلل الانتاجي – الاقتصادي:يتمثل الخلل الانتاجي في الاعتماد المطلق على ريع صادرات طبيعية ناضبة هي النفط والزيت والغاز الطبيعي ،فمصدر اوجه الدخل الرئيسة في قطر هو الريع الاقتصادي الناتج من ارتفاع سعر النفط عشرات المرات بالنسبة الى تكاليف إنتاجه ،وهو خلل يتجلى في تركيب الناتج المحلي الاجمالي وسائر الحسابات القومية الاخرى ،لان مصدر هذه الدخول هو ريع تصدير ثروة طبيعية ناضبة وليس انتاجيه الافراد والمؤسسات كما هو الحال في الاقتصاد الانتاجي [٣٧].

٣.الخلل السياسي وغياب الديمقراطية :مصدر الخلل في علاقة السلطة بالمجتمع يتمثل في وجود سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع اقل من عاجز ،نتيجة احتكار سلطة تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة من دون مشاركة سياسية فعالة من قبل المواطنين ،ويتجلى ذلك بغياب الديمقراطية وعدم مراعاة مبدأ المواطنة من حيث تكافؤ الفرص ،وانعدام المشاركة السياسية الفعالة في تحديد الخيارات واتخاذ القرارت العامة ،على الرغم ماجاء في دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤ نرى تعطل ماورد فيه من كون نظام الحكم في قطر ديمقراطي وان الشعب مصدر السلطات بسبب إحالة مضمون تلك المواد للقانون الذي تهيمن على تشريعه وتطبيقه السلطة التنفيذية ،في ظل غياب وجود محكمة دستورية ومنع القضاء الاداري من النظر في الكثير من قرارات الحكومة، اضافة الى وجود ترسانة من القوانين القديمة والمعطلة لتلك المبادئ الديمقراطية [٣٨].

ثانياً: المتغيرات الخارجية :ويقصد بها البيئة السياسية التي يعمل بها النظام السياسي اقليمياً ودولياً،والتي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي وقد تدفع ايجاباً او سلباً في عمل النظام السياسي،وبالنسبة لدولة قطر لايقتصر حقل الفاعلين في الدبلوماسية القطرية على امير الدولة ووزير الخارجية والممثليات الدبلوماسية ،كما درجت العادة فهؤلاء حاضرون في الدولة كفاعلين سياسيين ودبلوماسيين ويؤدون دوراً جوهرياً في مجالهم لكنهم يتحركون بالتناغم مع فاعلين اخرين لايقلون أهمية في المجال الدبلوماسي وتعد مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع ،وكذلك شبكة الجزيرة الاعلامية فاعلين مكملين للدبلوماسية القطرية ومؤثرين في صنع القرار السياسي وتؤديان دوراً مهماً في العلاقات الدولية [٣٩].

وكانت قطر قد شهدت بعد العام ١٩٩١ ، بروز مطالبات شعبية بتوسع قاعدة المشاركة في السلطة وإنهاء حالة الجمود الطويلة التي عاشتها البلاد والتي كان من ابرز معالمها استمرار عمل البلاد طبقاً للنظام الاساسي المؤقت الذي كان قد صدر في العام ١٩٧٠ لقد استطاعت قطر ان تمارس دور خارجي يفوق حجمها الجغرافي والديمغرافي المتواضع ،وقد سجلت سياستها الخارجية نشاطاً ملحوظاً في السنوات الاخيرة في اكثر من قضية واتجاه دول عربية واقليمية ،وبرز هذا الدور بشكل واضح مع انطلاق الحراك العربي في العام ٢٠١١ والمرحلة التي تلتها ،وعليه يمكن فهم دوافع الدور القطري من خلال محددين اساسيين [٤٠]:

١.استراتيجية البقاء ،حيث ان جزءاً من كبيراً من حقول الغاز الطبيعي لقطر على السواحل داخل مناطق الحدود المتنازع عليها مع البحرين ،وتمتد للحدود البحرية مع ايران ،وقد اقنع هذا الوضع قطر بأن تتبنى توجهاً غير صدامي فيما يتعلق بإيران ،لكي تضمن التدفق السلس للغاز حتى اثناء اوقات التوتر بين إيران وجيرانها او بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية .

٢.رغبة وطموح قطر في تحقيق المكانة الاقليمية والدولية ،عن طريق الخروج من مدار الهيمنة السعودية على دول الخليج العربي ،وادراكاً منها لافتقارها للامكانيات والموارد التي تستطيع من خلالها منافسة السعودية القوة الاكبر في مجلس التعاون الخليجي .

لقد لجأت قطر الى آليات عدة لتحقيق مكانة خاصة بها اهمها [٤١] :

١.اقامة علاقات قوية مع الولايات المتحدة الامريكية ،الشريك الاستراتيجي الاهم لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال استضافة أكبر

قاعدة عسكرية امريكية كلفت قطر ٦ مليار دولار وهي قاعدة "السيلية " المجهزة بأفضل المعدات العسكرية في العالم .
٢.سياسة تقاربية مع اسرائيل الحليف الاساسي لواشنطن في المنطقة وفي هذا السياق وافقت قطر على فتح مكتب تمثيل تجاري لاسرائيل ، فقد اقامت قطر علاقات رسمية مع دولة إسرائيل في العام ١٩٩٦ ،وسمحت بفتح مكتب لتمثيل المصالح الاسرائيلية على اراضيها ،وكان وزير خارجية قطر الشيخ "حمد بن جاسم" قد دعا في مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك الدول العربية الى إتخاذ خطوات ازاء اسرائيل التي اشاد بانسحابها من قطاع غزة ،كما اكد إمكانية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين قطر واسرائيل قبل ان يتحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية المحتلة ،كما رفضت الدوحة اغلاق مكتب التمثيل التجاري الاسرائيلي خلال انتفاضة الاقصى عام ٢٠٠٠ ،وقد ردت اسرائيل على هذه السياسة بتأييد الطلب الذي تقدمت به قطر لدعم ترشيحها لعضوية مجلس الامن .
٣.اطلاق قناة الجزيرة الفضائية في العام ١٩٩٦ ،والتي مكنت قطر من فتح الملفات المخفية خصوصاً في علاقتها مع السعودية ،ومن ثم شهدت العلاقات بين الدولتين العديد من المناوشات السياسية والتراشقات الاعلامية التي خرجت في بعض الاحيان عن المألوف ووصلت الى حد التشكيك في المواقف الوطنية للدولتين .
٤.الخروج من دائرة النفوذ السعودي في منظمة الاوبك ،حيث بدأت قطر في السعي لتكوين منظمة للدول المصدرة للغاز كبديل عن الاوبك لتصبح قطر الغنية بالغاز منافسة للسعودية الغنية بالنفط .
٥.حرصت قطرعلى ان لا تتغيب عن اي محفل اقليمي او دولي والمشاركة الجادة في المؤتمرات والمناسبات الاقليمية والدولية [٤٢].
٦.استغلت قطر المؤسسات الدينية خاصة المنتمية لجماعة الاخوان المسلمين وتوظيفها لصالح السياسة القطرية ، فأن استقطاب لقوى الاسلام السياسي مثل عاملاً ايجابياً وسلبياً على السياسة الخارجية ،فإيجابياً حقق لها قبولاً لدى الشعوب العربية والاسلامية ،ومنها ورقة مساومة في وجه خصومها ،وسلباً بأن عرضتها للتناحر مع اشقاء لهم ثقلهم في المنطقة وخاصة دول الخليج وصل في كثير من الاوقات الى حد سحب السفراء من الدوحة .

٧.لقد وضفت قطر وساطتها لاقامة وساطة بين الاطراف المتناحرة او بين دول اقليمية فيما بينها او مع الغرب ، او حتى مع جماعات مسلحة في حقبة من الزمن خدمت مصالحها ودفعت بدورها في المنطقة للظهور والمنافسة مع المملكة العربية السعودية ، ويرجع ذلك ايضاً الى طموح القيادة القطرية بأن تكون لاعباً مهماً ليس في العالم العربي فقط وانما في المنطقة العربية والدولية ، كما ان وفرة المال القطري كان له تأثير في سياستها الخارجية .

٨.لقد عملت قطر على اقامة علاقات جيدة مع حركات الاسلام السياسي ودعمها لحزب الله في العام ٢٠٠٦ ،بتقديم مساعدات مالية وانسانية وكذلك فعلت مع حركة حماس في غزة اثناء الاعتداءات الاسرائيلية عامي ٢٠٠٨و ٢٠١٢ ،وايضاً لعبت قناة الجزيرة دوراً كبيراً في هذا المجال لانها تبنت سياسة تتوافق والسياسة الخارجية القطرية ومصالحها الخاصة ، ويتبين ان قناة الجزيرة لم تكن فقط عاملاً في تجميع الشروط السياسية للانتفاضة العربية ،وكذلك في تيسير حدوثها بل كانت الاداة الفاعلة في ترويج لافكار رئيسية تتمثلان في دولة قطر والاخوان المسلمين ، ان هذه الادوات والوسائل اعطت قطر القدرة على النجاح بوساطاتها عن غيرها من الدول [٤٣].

اما فيما يتعلق بموقف قطر ازاء ثورات ما يعرف بالربيع العربي اتسم موقفها بالتمايز والتفرد مقارنة بمواقف بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، فقد عبرت المرحلة عن تدشين مرحلة نوعية جديدة في اطار النهج العام للسياسة الخارجية القطرية فقد بدا ذلك واضحاً بالتصريحات الرسمية لكبار المسؤولين في قطر او على مستوى التحرك السياسي والدبلوماسي بل وحتى الانساني واللوجيستي والدعم المالي والاستثمارات الاقتصادية ،ويمكن ملاحظته تحول الطموحات القطرية من ان تكون دولة مؤثرة فحسب الى ان تكون صاحبة نفوذ وقوة وظهر ذلك واضحاً في الازمتين السورية والليبية ، وكانت قطر وفي بداية هاتين الازمتين قد التقت توجهاتها في هذين الملفين مع توجهات المملكة العربية السعودية وتوجهات قوى دولية حليفة اخرى ، لقد كانت كل من قطر والسعودية قادرتين على التوافق في الملف الخاص بالبحرين والاحداث التي عصفت بها في العام ٢٠١١ ، وذلك من خلال ترسيخ واستقرار النظام الحاكم في المنامة ومن هنا كان ارسال قوات درع الجزيرة للمساهمة في حفظ الامن والاستقرار ومساندة قوات الامن البحرينية، [٤٤].

وفي اطار استراتيجية قطر الاقليمية التي تتضمن احداث توازن بين القوى في المنطقة في المنطقة ،فأن محاولتها مساعدة سوريا على الخروج من الفلك الايراني يضعها في موقف بالغ الحساسية حيث يملي عليها انحيازاً لصالح ثورات الربيع العربي وبالتالي لصالح القوى الاسلامية الصاعدة في تلك الدول والتي يتمثل معظمها في جماعة الاخوان المسلمين او التيارات القريبة منها ، وكل ذلك يتطلب من الدوحة التحرك بحذر لعدم اثارة ايران لان قطر اولاً واخيراً تنتمي الى دول مجلس التعاون الخليجي ومن المفترض مواقفها السياسية لا تشذ كثيراً عن المنظومة الخليجية ، وبالنسبة للحالة السورية من وجهة النظر القطرية ماهي الا تأكيد على تغير في نموذج سياستها الخارجية التي بدأت بتطبيقه انطلاقاً من موقفها من الازمة الليبية وطريقة معالجتها لها ففي كلتا الحالتين السورية والليبية انحازت قطر ودعمت طرفاً اساسياً في النزاع مرجحة بمواقفها وعلى لسان قياداتها السياسية ممثلة بإميرها السابق الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني" وولي عهده في حينه والامير الحالي "تميم بن حمد آل ثاني" ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها السابق الشيخ "حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني " ورئيس وزرائها ، وكانت التحديات التي تواجه قطر قد بلغت ذروتها في العام ٢٠١٤ بسبب تورطها الكبير في سورية ودعمها لجماعة الاخوان المسلمين في مصر ، ففي سورية حاولت اسقاط نظام الاسد لكنها لم تنجح لحد الان ، كما لم تفلح لحد الان الجهات المتشددة والمتطرفة المدعومة من قطر اي جبهة النصرة في ترجيح كفة ميزان القوى ضد النظام فحسب بل اصبحت الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج تعد هذه الجماعات ايضاً مصدراً محتملاً لعدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط ، اما في مصر فقد شددت الحكومة المدعومة من الجيش والتي تولت الحكم عقب الانقلاب على الرئيس السابق "محمد مرسي" في تموز/يوليو ٢٠١٣ قبضتها على اعضاء جماعة الاخوان المسلمين حليف قطر الرئيس في مصر وحكمت على المئات منهم بالسجن والاعدام ، وتبعتها دول الخليج في آذار ٢٠١٤ بالاعراب عن قلقها من جماعة الاخوان المسلمين باعتبارها تشكل تهديداً للاستقرار في المنطقة وحملت قطر المسؤولية عن مساعدة الاخوان[٤٥].

في الحقيقة ان النظام السياسي القطري مازال يعمل بمجلس الشورى القديم ولم يحدث اي اصلاح سياسي جاد لمواكبة الحراك العربي ، في الوقت الذي ادت الحكومة القطرية دوراً في الوقوف مع احداث الربيع العربي في

بقية البلدان العربية ومساندة شعوبها في تطلعاتها الى الحرية والعدالة الا ان هذا موقف فيه ازدواجية فلابد للحكومة القطرية الشابة من ان تردمها في السنوات القادمة لترفع صدقيتها لدى الشعب القطري وشعوب المنطقة بوجه عام [٤٦].

وعليه ان قطر تهدف من وراء سياستها الخارجية الى تحقيق عدد من الاهداف اهمها[٤٧]:

١.ضمان استمرارية الحكم الوراثي بالامارة ،عن طريق إيجاد شركاء وحلفاء على كل الاصعدة وسيحولون دون سقوط النظام ،خصوصاً وان النظام القطري قائم على وجود عائلة آل ثاني في الحكم .

٢.ضمان استمرارية النمو الاقتصادي القطري والنظر لمرحلة مابعد الغاز ،وهو ما يتجلى في الاستثمارات القطرية سواء في رأسمالها البشري اواستثمارتها في دول العالم .

ونرى بعد زيارة الرئيس الامريكي "دونالد ترامب" الى المملكة العربية السعودية في ٢٠آيار ٢٠١٧ ،ان هناك تفاهمات امريكية –سعودية على ضرب وتجفيف منابع الارهاب في المنطقة وفي مقدمتها دولة قطر التي تعد من الدول الداعمة للجماعات المتشددة، ففي ٥ حزيران ٢٠١٧ قررت كل من السعودية والبحرين والامارات العربية المتحدة واليمن ومصر وليبيا,و جزر القمر وجزر المالديف، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وفي يوم٦ حزيران ٢٠١٧ ، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن، كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسميا مع دولة قطر وفي ٧ حزيران أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر،وقد وجهت هذه الدول العديد من الاتهامات لقطر[٤٨] :

١.دعم قطر لتنظيم جماعة الاخوان المسلمين والتي تعد تنظيم ارهابي في هذه الدول اي دعمها لجماعات متطرفة في اكثر من دولة عربية.

٢.تأييدها لايران في مواجهة دول الخليج العربي.

٣.عملها على زعزعة امن الدول العربية ومن ضمنها بعض الدول الخليجية كالبحرين والامارات العربية المتحدة.

٤.تحريض بعض المواطنين على حكوماتهم كما في البحرين ومصر.

وكما صنفت السعودية ومصر والامارات والبحرين ٥٩ فرداً و١٢ كياناً في قوائم الارهاب المحظورة لديها ،واوضحت الدول الاربع في بيان صدر في

الثامن من حزيران ٢٠١٧ ((ان هذه القائمة الجديدة المرتبطة بقطر تخدم الاجندات المشبوهة في مؤشر على ازدواجية السياسة القطرية التي تعلن عن محاربة الارهاب من جهة وتمويل ودعم وايواء مختلف التنظيمات الارهابية))، ومن ضمن الشخصيات المدرجة على القائمة " يوسف القرضاوي، ومجدي غنيم، ومحمد شوقي الاسلامبولي ،وطارق الزمر، وحجاج العجمي وحامد العلي وعبد الله بن خالد، ال ثاني، وسالم الكواري ،وسعد الكعبي ، واشرف عبد السلام ، وعبد الوهاب الحميقاني، واسماعيل الصلابي، والصادق عبد الرحمن الغرياني، وحسن الهوتي، وعبد الله المحسيني ، وحاكم المطيري، اما الكيانات المشمولة بقوائم الارهاب هي مركز قطر للعمل التطوعي وقطر الخيرية ومؤسسة الشيخ عيد ال ثاني الخيرية ومؤسسة الشيخ ثاني بن عبد الله وسرايا الدفاع عن بنغازي وسرايا الاشتر بالبحرين وحزب الله في البحرين وسرايا ١٤ فبراير وهناك قوائم اخرى ستصدر تباعاً •(٤٩)

وطبقاً لذلك ونتيجة للضغوط المتزايدة من قبل الدول الخليجية والعربية بسبب دعمها للارهاب اظهرت المساعي الرامية لتخفيف عزلة قطر ان حل الازمة مع الدوحة مشروط بتغيير سلوكها وسياستها في المنطقة ،وفي اطار الجهود الرامية لحل الازمة توجه امير الكويت الشيخ "صباح الاحمد الجابر الصباح" في ٨ حزيران ٢٠١٧ الى دبي حيث اجرى محادثات مع الشيخ "محمد بن راشد ال مكتوم" نائب رئيس دولة الامارات والشيخ "محمد بن زايد " ولي عهد ابو ظبي واكد الجانبان على اهمية تعزيز التعاون والتنسيق الاقليمي والدولي لمكافحة التطرف والارهاب وتجفيف منابعه ومصادر تمويله واكدت السعودية والامارات على موقف موحد من قطر بقولهما((ان حل الازمة مع قطر يكمن في تغيير سياستها))، وفي نفس السياق شدد وزير خارجية السعودية "عادل الجبير" ((ان الدول الخليجية قادرة على حل الخلاف مع قطر بنفسها دون مساعدة خارجية))، اما "انور قرقاش" وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات فقد اكد((ان الوساطة في الوقت الحالي مع قطر لن تؤدي الى نتيجة وانما تأتي مع بدء تنفيذ الشروط))، وجدد البيت الابيض ان الرئيس "دونالد ترمب" تحدث هاتفياً مع امير قطر" تميم بن حمد ال ثاني" وعرض عليه التوسط في الازمة بين الدوحة وعدد من الدول العربية وعرض مساعدة الاطراف في حل خلافاتها عبر عدة طرق من بينها عقد لقاء بين الفرقاء في البيت الابيض ان دعت الضرورة الى ذلك (٥٠)

كما لا يخفى على المحللين السياسيين الموقف المستقل واللغة التصالحية والمهادنة لقطر اتجاه إيران، لمنافسة السعودية الاقليمية من اجل احداث زعزعة في الموقف السياسي لدول الخليج ، وآخر مظاهر التوطيد في العلاقات القطرية- الايرانية اتصال أمير قطر تميم بن حمد آل ثاني بالرئيس الايراني حسن روحاني لتهنئته بإعادة انتخابه رئيساً لايران ،وكان امير قطر قد اكد اثناء هذه المكالمة الهاتفية الى عمق العلاقة القطرية –الايرانية لكونها علاقات تتسم بالعراقة ورغبته في تعزيز هذه العلاقة بشكل اكبر ،مما اثار حفيظة المملكة العربية السعودية واتهمت قطر بالتنصل من مقررات قمم الرياض التي تضمنت مواجهة الارهاب الذي ترعاه ايران في المنطقة(٥١).

في ضوء الطرح السابق نرى ان النظام السياسي القطري مر بعملية تدريجية منذ العام ١٩٧٠ والى يومنا هذا ، وقد بدأ هذا النظام يثبت دعائمه بأعلان قطر النظام الاساسي المؤقت للحكم في ٢ نيسان ١٩٧٠ والذي يعد من اهم الخطوات التي قامت بها قطر في مطلع استقلالها ،وجاء اصدار الدستور القطري الجديد دستور قطر الدائم لعام ٢٠٠٤، بمبادرة من امير قطر السابق الشيخ "حمد بن خليفة آل ثاني"في العام ١٩٩٩ ليحل محل النظام الاساسي المعدل والمؤقت لعام ١٩٧٢والذي جعل نظام الحكم في قطر نظاماً وراثياً دستورياً محصوراً في اسرة آل ثاني ، وهكذا استمد مفهوم الاسرة الحاكمة في قطر مقوماته من نظام المشيخة القائم على الانساق القبلية التقليدية وهو الذي يهيمن على مؤسسات الدولة برمتها، وهكذا نرى مما تقدم وبرغم من مظاهر الحداثة والتنمية الحاصلة في قطر ، الا انه وعلى صعيد صنع القرار السياسي الداخلي مازالت المؤسسات السياسية شكلية لتجميل صورة نظام الحكم ومن اجل تمرير السياسات بشكل سهل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفيما يتعلق بالبيئة الخارجية المحيطة بقطر، نرى ان الادراك والفهم الجيد والبراغماتي لقضايا المنطقة يجب يضع في الحسبان عند صنع السياسة الخارجية القطرية وان تبني سياسات متوازنة وغير عدائية تجاه جيرانها الاقليميين وما تمر به قطر اليوم من ازمة سياسية خطيرة مع جاراتها من دول الخليج وبعض الدول العربية الا نتيجة تراكمات خطيرة والسياسة الملتبسة التي انتهجتها تجاه القضايا الحساسة التي تمر بها الدول العربية والسياسة الاعلامية ذات الطابع التحريضي على بعض الدول العربية والتدخل في شؤونها الداخلية مما اثار حفيظة الدول اتجاهها وبدعم امريكي

واضح لتغيير قطر لسياستها التي تنتهجها والعودة الى الحاضنة الخليجية وعدم الخروج عن الاجماع الخليجي في مكافحة الارهاب .

الخاتمة

منذ ان حصلت قطر على استقلالها عملت على بناء نهج سياسي يعمل على تثبيت ركائز حكم اسرة ال ثاني، اذ صدر دستور العام ١٩٧٠ وتمخض عنه انشاء المجلس الوطني ،وبعده تعديل الدستور عام ١٩٧٢ ،منح المجلس الدور الاستشاري غير الملزم ، وتعد حقبة التسعينيات من القرن الماضي الصورة الاوضح لتحديث النظام السياسي القطري وذلك منذ مجئ الامير " حمد بن خليفة آل ثاني "منذ منتصف التسعينيات اذ اجريت الانتخابات البلدية في العام ١٩٩٩ ،بطريقة الانتخاب المباشر وكانت خطوة بناءة وتمهيدية لتطوير الادارة المحلية وادخال مبدأ المشاركة السياسية ، وتوالت الخطوات بصدور الدستور الدائم لعام ٢٠٠٤، الذي تضمن انشاء مجلس استشاري منتخب جزئياً، وان كان خاضعاً لهيمنة الامير "تميم بن حمد آل ثاني"،ومازال الى يومنا هذا ولهذا الموضوع دلالته المهمة بمعنى ان النظام السياسي القطري لايزال يعمل بآليات عمل مجلس الشورى القديم والتغيير شكلياً ،وان تجربة الاصلاح السياسي في قطر وعبر المتغيرات الداخلية التي ذكرناها سابقاً نراها تصطدم بالميراث الكبير الذي قامت عليه الدولة منذ عهد مؤسسها الشيخ" جاسم بن محمد آل ثاني"، الذي التزم بمعايير ومبادئ الشريعة الاسلامية والشورى اساساً للحكم ، وليس الديمقراطية الغربية ، ومن ثم فأن المزاوجة بين مفاهيم مختلفة من قبيل الديمقراطية الاسلامية كما نص على ذلك الدستور مما يعني خلق حالة من التعثر والارتباك بين مفاهيم التراث والحداثة .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الخارجية نرى ان الحراك العربي كان له تأثيراً كبيراً في دول الخليج العربي وخاصة البحرين وعمان والكويت فضلاً عن قطر ، فقد ظهرت مطالبات شعبية بعد العام ٢٠١١ ، تقضي بالحد من امتيازات الأسرة الحاكمة وزيادة الخدمات الاجتماعية ، والتقليل من الاعتماد على العمالة الاجنبية في المؤسسات الحكومية وخاصة ريع النفط وعمل موازنة واضحة للدولة وتشكيل مجلس بلدي منتخب وبرغم ضعف تلك المطالبات الا ان هذا لايعني ان الاسر الحاكمة في الخليج ومنها قطر لايطالها التغيير مستقبلاً فالشعوب تسعى الى التغيير وربما ستقف بوجه الانظمة الوراثية التي مازالت

تعمل بواجهة ديمقراطية وعملها الحقيقي هو البطش وممارسة القهر ومصادرة الحريات .
واخيراً يمكن القول ان النظام السياسي في قطر لديه طموح اقليمي بأن يكون لقطر دور فاعل في القضايا العربية كالازمة السورية والصراع في ليبيا والحرب في اليمن والموقف من مصرواستخدامه لوسائل الاعلام كقناة الجزيرة القطرية والشبكات والصحافة التابعة لها لتدعيم دور قطر في الساحتين العربية والدولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول مع تنافسها الشديد على الزعامة مع المملكة العربية السعودية والامارات وبدا ذلك واضحاً بالخروج عن الاجماع الخليجي في مكافحة الارهاب فقطر الان تعيش عزلة حقيقية بعد الاتفاق الامريكي – السعودي على مكافحة الارهاب واتهامها بأنها دولة تمول الارهاب في المنطقة منذ سنوات طويلة ،وعليه امام قطر الان خيارين اما الامتثال لشروط الدول المقاطعة لها او الارتماء في احضان دول اقليمية كايران وتركيا مما يعرض امنها للخطر الحقيقي وعليها الان اجراء تغييرات جذرية في سياستها الخارجية ان ارادت سلامة اراضيها وذلك بقبول الوساطة الكويتية والجلوس على طاولة الحوار ولحد الان الجلوس على طاولة الحوار مازال بعيداً نظراً لعدم رغبة القيادة القطرية بتفيذ جميع الشروط المطروحة من قبل الدول المقاطعة ،فلقطر حساباتها الخاصة وامتداداتها الاقليمية والدولية التي لايمكن التنازل عنها .

Internal and external variables affecting the political system ((of the State of Qatar))

Assist .Prof .D.r Nadia Fadel Abbas Fazli

Abstract

In the early 1970s, the State of Qatar became more independent than its counterparts in the Gulf States. The political leadership in Qatar had paid great attention to the issue of advancement in all fields. The Constitution of 2005, because it was like the spirit of reform before the political leadership in Qatar, "Hamad bin Khalifa" to the Authority and his determination to respond to the demands of the people of Qatar in terms of space for freedom of opinion and the issuance of new newspapers and the space for NGOs to volunteer work and service, and succeeded by Sheikh "Tamim bin Hamad Al Thani," which is one of the ambitious personalities to make the State of Qatar According to the global

approach The Qatari government suffers from problems in the scope of its presence within the GCC, especially with Saudi Arabia and the United Arab Emirates or with Arab countries of regional importance such as Egypt, but after changes in the Arab countries and protests Qatar has faced serious charges of supporting terrorist organizations and extremist ideologues, forcing it to bow to the conditions of countries that refuse to support terrorism such as Saudi Arabia, the United Arab Emirates, Bahrain, Egypt and other countries.

المصادر والهوامش

(١) ينظر : محمد فخري راضي، سمو الامير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ،دار امجد للنشر والتوزيع ،عمان الاردن، ٢٠١٥ ، ص١٠ .

(*) اسم قطر جاء في الخريطة لاول مرة والتي رسمها الروماني بطليموس ،اذ ان الاسم الوارد في خريطة بطليموس ينص على لفظين لشبه جزيرة قطر وكتبت (قطارا)او(كتارا).

(٢) قطر،ويكيبيديا،الموسوعةالحرة،٣يناير٢٠١٦ http://www.arwikipedia.org/wiki,2016,p04-5

(*) اهم حقول الغاز الطبيعي في قطر ،حقل غاز الشمال الذي يقع في الشمال الشرقي من شبه جزيرة قطر ،ويعد من اكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم ،تم اكتشاف الحقل في العام ١٩٧١ ولم يتم استغلاله حتى اواخر الثمانينيات من القرن الماضي ،وتم اقامة مشروعات صناعية متنوعة عليه مثل مشاريع إسالة الغاز الطبيعي ومشاريع تحويل الغاز الى سوائل ومشاريع إنتاج سوائل الغاز البترولية ،ولغرض إقامة المشاريع انشأت قطر للبترول في العام ١٩٩٧ مدينة رأس لفان الصناعية على بعد ٨٠ كلم شمال شرق العاصمة الدوحة وبمساحة اجمالية ١٠٦ كليومترات مربعة ،وتعد مدينة رأس لفان من احدث المدن الصناعية وتضم اكبر ميناء لتصدير الغاز الطبيعي في العالم ،اذ تبلغ مساحته الاجمالية ٨،٥ كلم مربع لمزيد من التفاصيل ينظر:محمد بن سعود الدليمي ،نظرة الى الغاز الطبيعي في قطر ، في مجموعة باحثين في كتاب الشعب يريد الاصلاح في قطر أيضاً، منتدى المعارف للنشر ،بيروت ،٢٠١٢،ص٢٢٦-٢٣٢.

(٣) ينظر : دولة قطر ،التوقعات التجارية الامريكية_العربية ٢٠١٣ للغرفة التجارية الامريكية العربية الوطنية ،تقرير،٢٠١٣، ص١-٢،وينظر ايضاً:معلومات عن دولة قطر،دليل موسوعة معلومات عن قارات ودول العالمhttp://www.e3lm.com,p.6

(*)مسيعيد من اهم مدن قطر الصناعية وتتجمع فيها الصناعات الكبرى ،وتبعد ٤٥ كلم من مدينة الدوحة .

(٤)ينظر: معلومات عن دولة قطر، مصدرسبق ذكرة ،ص٦ وينظر بالتفصيل: محمد الجابري ،موسوعة دول العالم :حقائق وارقام ،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ٢٠٠٤ ،ص١٩٣ وينظر :شفيق العريس ،الموسوعة الجغرافية لبلدان العالم ،دار اليوسف ،بيروت ٢٠٠٥ ،ص١٣٩.

(٥) ينظر:خليل البواب،موسوعة بلدان العالم ،دار اليوسف،بيروت ،٢٠٠٥،ص٢٨٧-٢٨٨ .

(٦) ينظر:محمد الجابري،مصدر سبق ذكره،ص١٩٣ ،وينظر معلومات عامة عن دولة قطر ،دليل معلومات دولة قطر، الاعلام القطرية،٢٠١٤،ص٢٠-٢١ .

(٧) ينظر:معلومات عامة عن دولة قطر ،مصدر سبق ذكره،ص٢٢ وينظر : قطر ويكيبيديا ،مصدر سبق ذكره،ص٦ .

(٨)ينظر: مصطفى الخطيب،قطر تأريخياً،الموسوعة العربية،دمشق ،المجلد١٥،،تشرين الثاني،٢٠١٥،ص٤٥٦

(٩) ينظر بالتفصيل :.مفيد الزيدي ،تاريخ قطر المعاصر ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠١١،ص٦٣.

(١٠)ينظر: محمد فخري راضي،مصدر سبق ذكره،،ص٥١-٥٢ .

(١١) ينظر:مصطفى الخطيب،مصدر سبق ذكره،ص٤٥٦ .

(١٢) ينظربالتفصيل : احمد زكريا الشلق ،فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة ، ، الدوحة ،١٩٩٩،ص ١٤٤-١٤٥ ،وينظر: محمد فخري راضي ،مصدر سبق ذكره،٥٤.
(١٣) ينظر:.مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره،ص٧٤-٧٥ .
(١٤) ينظر: المصدر نفسه،ص٧٥-٧٦ .
(١٥) ينظر:خليفة بن حمد آل ثاني ،ويكيبيديا ،الموسوعة الحرة،١٧/اكتوبر ٢٠١٥ ،ص١-٣ .
http://www.ar.wikipedia.org
(*) لابد من التنويه ان الدستور الدائم لدولة قطر صدر في الديوان الاميري بتأريخ ٢٠٠٤/٦/٨ وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد السادس في ٢٠١٥/٦/٨ .
(١٦) ينظر:عرض حسني عبيدي ،قطر اليوم :المسار الفريد لامارة غنية ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة،آب ٢٠١٣،ص٤.
(١٧) ينظر:محمد فخري راضي ،مصدر سبق ذكره،ص٧٣-٧٤ .
(١٨) ينظر:سامح سعيد عبود،غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين ،مركز المحروسة للنشر ،القاهرة ،٢٠٠٩،ص٢٩١ .
(١٩)ينظر: محمد فخري راضي ،مصدر سبق ذكره،ص٧٩-٨٠ .
(٢٠) ينظر بالتفصيل : الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية،المعهد الدولي لحقوق الانسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول ،نيويورك،٢٠٠٥ ،ص٥٦٢ ،وينظر ايضاً: عبد اللطيف اسرار ،النظام السياسي القطري:قراءة في الوثيقة الدستورية على ضوء الحريات العامة وفصل السلطة :دراسة قانونية ،مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،بغداد،٢٠١٣،ص٧ -٩.
(٢١)ا ينظر:المصدر نفسه،ص٨-٩ وينظر ايضاً :محمد فخري راضي ،مصدر سبق ذكره،ص٨١ ،وقارن مع: خالد حمد أبا الزمات ، الحياة الديمقراطية في دولة قطر :مجلس الشورى ،مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الدوحة ،المجلد ٣٨ ،العدد ٣ ،٢٠١١، ص ١٠١٩.
(٢٢) ينظر :عبداللطيف اسرار،مصدر سبق ذكره،ص٩-١٠ .
(٢٣) ينظر:سامح سعيد عبود ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٩٥ وقارن مع احمد عبد الله عسبول، واخرون ، الخليج ٢٠١٣ الثابت والمتحول ، تحرير عمر هشام الشهابي ، مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٣، ص ٢٦-٢٧.
(٢٤)ينظر:محمد فخري راضي ،مصدر سبق ذكره،ص٨١-٨٢ .
(٢٥)ينظر: سامح سعيد عبود،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٦ وينظر:عبداللطيف اسرار،مصدر سبق ذكره،ص٩-١٠ .
(٢٦) ينظر : يوسف احمد الزمان ، السلطة القضائية في دولة قطر ، في مجموعة مؤلفين ،في كتاب الشعب يريد الاصلاح في قطر ايضاً، تحرير علي خليفة الكواري ،منتدى المعارف ، بيروت ، ٢٠١٢، ص ١٢٥-١٢٦. وينظر:القضاء في دولة قطر ،المجلس الاعلى للقضاء ،الدوحة،مايو ٢٠١٥ http://www.supreme judiciary council,p.1.
(٢٧) لمزيد من التفاصيل : امين المشاقبة ود.شملان العيسى ، الاصلاح السياسي في دول الخليج، في مجموعة مؤلفين في كتاب ،الاصلاح السياسي في الوطن العربي ،تحرير :مصطفى كامل السيد ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،الجيزة ، القاهرة ،٢٠٠٦، ص ١٢٧ وينظر ينظر:سامح سعيد،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٧-٢٩٨ .
(٢٨) ينظر:المجلس البلدي المركزي ،حكومة قطر الالكترونية ، http://www.gov.qa/2016,p.1.
(٢٩)ولمزيد من التفصيل ينظر: بولمكاحل ابراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الاوروبي بعد الحرب الباردة ،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باتنه،الجزائر،٢٠٠٩،ص٩.
(٣٠) ينظر:احمد منيسي ، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية :دراسة لحالات البحرين وسلطنة عمان وقطر، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ،٢٠٠٩، ص ١٣٢ وينظر:خطة عمل دولة قطر لتحالف الحضارات ، وزارة الخارجية القطرية ،قطاع التعاون الدولي ، نيسان ٢٠٠٩،ص٨-٩ وينظر: حسني عبيدي،مصدر سبق ذكره،ص٣-٤.

(*) في العام ١٩٧٠ صدرت مجلة العروبة التي يمتلكها عبد الله حسين نعمه الذي عد حينها عميد الصحافة القطرية ،كما صدرت في آذار ١٩٧٢ اول صحيفة في قطر عن دار العروبة هي صحيفة العرب ،وفي تموز ١٩٧٤ صدرت مجلة العهد عن مؤسسة العهد وكان يمتلكها عبد الله يوسف الحسيني ،وفي كانون الثاني ١٩٧٧ صدرت اول مجلة نسائية هي الجوهرة عن دار العهد ،وفي آيار ١٩٧٩ صدرت صحيفة الراية القطرية ورئيس تحريرها ناصر العثمان ،وفي العام ١٩٩٥ صدرت صحيفة الوطن القطرية عن دار الوطن ورئيس تحريرها السيد احمد علي وهناك العشرات من الصحف والمجلات في قطر ولمزيد من التفصيل ينظر:احمد عبد الملك ،الاعلام القطري المسيرة والتحديات ،في مجموعة باحثين في كتاب الشعب يريد الاصلاح في قطر ايضاً،منتدى المعارف للنشر ،بيروت ،٢٠١٢،ص ١٤٧-١٧١.

(٣١) ينظر : خطة عمل دولة قطر لتحالف الحضارات ، مصدر سبق ذكره ص٢٠، وينظر: محمدفخري راضي ،مصدر سبق ذكره،ص١٢١ ،وينظر ايضاً احمد عبد الملك ،مصدر سبق ذكره،ص ١٤٧.

(٣٢) ينظر : محمد فخري راضي ،المصدر نفسه،ص١٢٢-١٢٣ .

(٣٣) ينظر:د.حسني عبيدي،مصدر سبق ذكره،ص٣.

(٣٤) ينظر بالتفصيل :علي خليفة الكواري،رؤى واستراتيجيات دول مجلس التعاون من منظور الاصلاح ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٣٩٣ ،تشرين الثاني ،٢٠١١،ص ص ٥٦، ٧٠.

(٣٥) ينظر بالتفصيل :محمد هلال الخليفي ،المشاريع العقارية والخلل السكاني:حالة قطر في كتاب عمر هشام الشهابي في كتاب اقتلاع الجذور :المشاريع العقاريه،وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،٢٠١٢ ،ص ١٩٦

(٣٦) ينظر :المصدر نفسه،ص ٢٠١ .

(٣٧) لمزيد من التفصيل: علي خليفة الكواري ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٣-٢٥.

(٣٨)ينظر :المصدر نفسه، ٢٥-٢٨.

(٣٩) ينظر بالتفصيل :جمال عبد الله ،السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥-٢٠١٣)،مركز الجزيرة للدراسات ،الدار العربية للعلوم ناشرون،الدوحة ،٢٠١٤،ص ٣٩.

(٤٠) احمد منيسي ، الاصلاح السياسي في دول الخليج حالتا البحرين وقطر، في مجموعة باحثين الاصلاح السياسي في الوطن العربي ، تحرير مصطفى كامل السيد ،الجيزة ، القاهرة ، ٢٠٠٦، ص ١٦٠ ، وينظر ايضاً: صباح كزيز ، دور السياسة الخارجية لدولة قطر في الحراك العربي الراهن ٢٠١٠-٢٠١٤،رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر،بسكرة ،٢٠١٥ الجزائر،ص ٧٦-٧٧.

(٤١) ينظر :المصدر نفسه، ص٧٧ وينظر بالتفصيل :سامي ريفيل ،قطر واسرائيل ملف العلاقات السرية ،ترجمة محمد البحيري،مكتبة جزيرة الورد ،القاهرة ،٢٠١١،ص ٨-٩.

(٤٢)ينظر :منذر احمد زكي شراب ، السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢،رسالة ماجستير، دراسات الشرق الاوسط ،كلية الاداب والعلوم الانسانية ،جامعة الازهر ،غزة،ص ١٦٩.

(٤٣) ينظر بالتفصيل : المصدر نفسه ،ص ١٦٩-١٧٠، وينظر ايضاً:جلبير الاشقر، الشعب يريد بحث جذري في الانتفاضة العربية ،دار الساقي،بيروت،٢٠١٣،ص ١٤٦.

(٤٤) جمال عبد الله ،الموقف القطري من ثورات الربيع العربي :السياسة الخارجية القطرية من الحياد الى التأثير،في مجموعة باحثين الخليج في سياق استراتيجي متغير،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة ،٢٠١٤،ص ١٠٧.

(٤٥) ينظر بالتفصيل : لينا الخطيب ، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، ١١ ايلول ٢٠١٤، ص١ -٤ وينظر: د.جمال عبد الله ،المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤٦)يوسف خليفة اليوسف ، مستقبل الاصلاح في الامارات العربية المتحدة وقطر، مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد٤٤٤،شباط ٢٠١٦،ص ٨٦.

(٤٧)ينظر : صباح كزيز،مصدر سبق ذكره،ص ٧٨.

(٤٨) الأزمة الدبلوماسية مع قطر ٢٠١٧ ،ويكيبيديا الموسوعة الحرة https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٤٩) ينظر:السعودية ومصر والامارات والبحرين تدرج شخصيات وكيانات مدعومة من قطر ضمن قوائم ارهابية ،صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٤٠٧٣ ،بتأريخ ٩ حزيران ٢٠١٧
(٥٠) ينظر : انتهاء الازمة مع قطر مشروط بتغيير سلوكها ،صحيفة الشرق الاوسط ،العدد ١٤٠٧٢ ،بتأريخ ٨ حزيران ٢٠١٧.
(٥١) ينظر:الخلاف بين قطر والدول الخليجية ودول أخرى بين المعلن والمخفي
http://www.bbc.com/arabic/middleeas